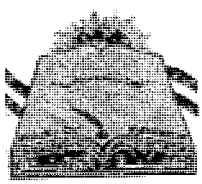

سُفسطائية* النحاة في قضية أصل الاشتقاق(رؤية علمية جديدة)

إعداد

أ/ هشام عبد السلام محمد

(قسم النحو والصرف والعروض – كلية دار العلوم – جامعة الفيوم)

إشراف

أ.م.د/ محمد سالم

سفسطائية* النحاة في قضية أصل الاشتقاق(رؤية علمية جديدة)

إعداد
أ/ هشام عبد السلام محمد
(قسم النحو والصرف والعروض – كلية دار العلوم – جامعة الفيوم)

إشراف
أ.م.د/ محمد سالم

(مستخلص الأطروحة)

يري الباحث أن قضية أصل المشتقات من القضايا الجدلية الفكرية التي تأثر فيها نحاة العربية بالمناطقة والفلاسفة حيث انقسم النحاة في تحديد أصل الاشتقاق إلى فريقين :

- نحاة البصرة ويرون أن أصل الاشتقاق المصدر، وقد ساقوا للتدليل على صحة قولهم أدلة جدلية من مثل أن المصدر سمي بذلك لأنه تصدر عنه المشتقات ، وأنه يدل على زمان مطلق في حين يدل الفعل على زمان مقيد والمطلق أصل للمقيد (وهي مصطلحات المناطقة وسفسطائية الفلاسفة) وأن الفعل يدل على شيئين (الحدث والزمن) في حين يدل المصدر على شيء واحد (الحدث) والواحد قبل الاثنين لذا فالمصدر قبل الفعل (جدل سفسطائي بامتياز)
- أما نحاة الكوفة فهم يرون الفعل أصل الاشتقاق وساروا على نهج أقرانهم من نحاة البصرة في سوق الحجج والبراهين الفلسفية الجدلية تأثرا بما تأثروا به من منطق وفلسفة ، ومن أدلتهم التي ساقوها وتفوح منها رائحة المنطق الجدلي :أن الفعل يعمل في المصدر فوجب أن يكون فرعا له لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول فوجب أن يكون المصدر فرعا عن الفعل !!! وقولهم إن المصدر يذكر توكيدا للفعل ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد أو أن المصدر سمي بذلك ويراد به المصدور كما تقول العرب (مركب فاره مشرب عذب) أي مركوب ومشروب ، وغير ذلك من الحجج الجدلية الواهية
- أما الرأي الذي يميل إليه الباحث ويطمئن :هو أن أصل الاشتقاق هو الجذر مرتبا وأن هذا الجذر يحمل معنى عاما ينتظم جميع المشتقات، وقد ساق الباحث أمثلة

أيد بها كلامه وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه ؛ نحو : سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة والسليم اللديغ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة ،وهو قول لا ينزع من معين نضب وإنما ذكره ابن جني ومن قبله أبو علي الفارسي وابن السراج قديما وألمح إليه الدكتور تمام حسان حديثا وكذلك عد الدكتور عباس حسن الأفعال الثلاثة من المشتقات في الوقت الذي أهمل فيه ذكر المصدر من المشتقات لاعتقاده أنه أصل لها

- وبناء على ما تقدم فسوف تتم دراسة المشتقات العاملة في شعر عمرو بن كلثوم على النحو التالي :
- الفعل بأنواعه الثلاثة (الماضي – المضارع – الأمر)
- المصدر واسم المصدر والمصدر الميمي
- اسم الفاعل
- اسم المفعول
- الصفة المشبهة
- اسم التفضيل
- اسم الزمان
- اسم المكان
- اسم المرة
- اسم الهيئة

الاشتقاق لغة هو: اشتقاق الشيء بنيانه من المرتجل ، واشتقاق الكلام الأخذ فيه يمينا وشمالا ، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه ، يقال :شَقَّقَ الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج ، وفي حديث البيعة:(....وتَشقيق الكلام عليكم شديد) أي التطلب فيه لتخرجه أحسن مخرج والاشتقاق أخذ شق الشيء ، والأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينا وشمالا وأخذ الكلمة من الكلمة

وحول معاني الأخذ والشق جاء استخدام النحاة للمعنى الاصطلاحي للمشتقات أو ما يطلقون عليه الوصف ، يقول الدكتور عباس حسن في (وافيه) : المشتق عند النحاة قرين الجامد ، وهو ما أخذ من غيره بأن يكون له أصل ينسب له ، ويتفرع منه .

ويتردد ذكر المشتق أحيانا باسم الوصف أو الصفة ، ولابد في المشتق أن يقارب أصله في المعنى ، وأن يشاركه في الحروف الأصلية ، وأن يدل مع المعنى ،على ذات أو على شيء آخر يتصل به ذلك المعنى بوجه من الوجوه ، كأن يكون الذات التي فعلته (اسم الفاعل) أو هي التي وقع عليها (اسم المفعول) أو غير ذلك من زمان الحدث أو مكانه أو آلته أو صفته .

والمشتقات الأصلية التي تدل على معنى وذات أو شيء آخر سبعة : (اسم الفاعل – اسم المفعول – الصفة المشبهة – أفعل التفضيل – اسم الزمان – اسم المكان – اسم الآلة .)

حيث لم يعد دكتور عباس حسن المصدر من المشتقات على اعتبار أنه أصل لها وهي تصدر عنه وهو مذهب نحاة البصرة ، ولا المصدر الميمي الذي يقول عنه إنه(قياسي ويلازم الإفراد والراجح أنه لا يعد من المشتقات).

وقد توسع الدكتور عباس حسن في المشتقات فأضاف إليها الأفعال (الماضي والمضارع والآمر) على اعتبار أنها مأخوذة من المصدر ولأنها تدل على معنى وزمن مجردين من الذات وغيرها

على حين يراها غيره من النحاة تسعة أنواع (المصدر– اسم الفاعل – اسم المفعول – صيغ المبالغة – اسم التفضيل – الصفة المشبهة – اسم الزمان – اسم المكان – اسم الآلة)

وعند دراسة الدكتور شعبان صلاح لأبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى ابتعد عن الخلاف الدائر بين النحاة حول أصل الاشتقاق وطرح المصدر جانبا وتناول من المشتقات (المصدر الميمي – اسمي المرة والهيئة – اسم الفاعل –صيغ المبالغة – اسم المفعول –الصفة المشبهة – أفعل التفضيل – اسمي الزمان والمكان – اسم الآلة)

وكذا ابتعد الدكتور حامد أيوب عن ذات الخلاف فقال ما نصه : (ولأن البحث في هذه المسألة الخلافية – يعني قضية أصل الاشتقاق – والنظر في مواطن الضعف والقوة في كلا الرأيين (يعني الرأي القائل بأن أصل الاشتقاق المصدر ، والرأي القائل بأن أصل الاشتقاق الفعل) ليس هنا محل إيرادها ، فإن المراد بالمشتقات هي : اسم الفاعل – أمثلة المبالغة – اسم المفعول – الصفة المشبهة –اسما الزمان والمكان – اسم الآلة

إلا أنني فضلت أن أتناول قضية أصل الاشتقاق وأفند فيها رأي مدرستي الكوفة والبصرة لأخلص من بينهما برأي ثالث ألمح إليه ابن جني قديما في "خصائصه " ، وأشار إليه إشارة عابرة الدكتور تمام حسان حديثا في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " .

فقد اختلف النحاة : هل الفعل مشتق من المصدر ؟ أم المصدر مشتق من الفعل ؟ فذهب البصريون إلى اعتبار المصدر أصل الاشتقاق وأن الفعل مشتق منه يقول سيبويه في "كتابه " : إنما هي – يعني الأفعال – من الأسماء ألا ترى أن الفعل لابد له من اسم ، وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول : الله إلهنا وعبد الله أخونا .

ويقول في موضع آخر : " وهو – يعني الاسم – الأول (إشارة إلى أنه أصل الاشتقاق أي الأول على الفعل) القوي إذ كان قليلا في سوى الاسم المظهر " ويعلق الأخفش على ذلك بترجيح من المحقق الشيخ عبد السلام هارون : قوله هو الأول يقول : الاسم كان ، ثم الفعل ، ثم الحروف التي جاءت للمعاني ألا ترى أنك تذكر الاسم وتستغني عن الفعل تقول : هو زيد وأخوك عمرو ، ولا يستغني الفعل عن الاسم ، ولا تستغني هذه الحروف التي للمعاني عن الاسم والفعل ويستغنيان عنها ، تقول : يفعل زيد ، فيستغنيان عنها ولابد لها من أحدهما

وإلى هذا الرأي ذهب الزمخشري وتبعه ابن يعيش فقال في شرح المفصل تحت باب (ذكر المنصوبات منها المفعول المطلق) :" قال صاحب الكتاب– يعني الزمخشري٥٣٨هـ في المفصل– هو المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه ويسميه سيبويه الحدث والحدثان ، ويعلق ابن يعيش ٦٤٣هـ على كلام الزمخشري بقوله : " واعلم أن الأفعال مشتقة من المصادر ، كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ولذلك قال (الزمخشري) لأن الفعل صدر عنه ، وإنما قلنا ذلك لأن المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الأجناس، ألا تراك تقول :ضربت ضربا ،وذهبت ذهابا، وقعدت قعودا، وكذبت كذابا ولم تأت منها على

منهاج واحد ولو كانت نحو رجل وفرس وغلام، ولم تكن على منهاج واحدكأسماء الفاعلين والمفعولين، دل ذلك على أنها الأصل

أما السهيلي في(نتائج الفكر) فقد عقد فصلا بعنوان اشتقاق الفعل من المصدر ذكر فيه أن فائدة اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء ، يخبر عنه كما يخبر عن سائر الأسماء نحو قولك (أعجبني خروج زيد وسرني قدوم بكر) فإذا ذكر هو، وأخبر عنه ،كان الاسم ،الذي هو فاعله ، له مخفوضا ومضافا إليه ،والمضاف إليه تابع للمضاف

وغير خاف على أحد تلك التفسيرات الفلسفية التي ساقها النحاة للانتصار لمذهبهم وهي ، بلا ريب ، من تأثير علمي المنطق والفلسفة اليونانيين على أبواب النحو العربي بالعلل الثواني والثوالث وسوف نستعرض تلك العلل عند عرضنا لأدلة كل مدرسة على ما ذهبت إليه .

أولا : أدلة البصريين على أن المصدر أصل الاشتقاق

١- أنه يسمى (مصدرا) والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل فلما سمي مصدرا دل على أنه قد صدر عنه الفعل

٢- أن الفعل يدل على شيئين الحدث والزمن والمصدر يدل على شيء واحد والواحد قبل الاثنين فوجب أن يكون المصدر قبل الفعل !!!

٣- أن المصدر يدل على زمان مطلق ،والفعل يدل على زمان مقيد والمطلق أصل للمقيد !!

٤- أن المصدر اسم يستغني عن الفعل ، والفعل لابد له من اسم ، وما يكون مستغنيا بنفسه عن غيره أولى أن يكون مصدرا لما يكون مفتقرا إلى غيره

٥- أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب أن يكون دالا على ما يدل عليه الفعل(الحدث والزمان) وزيادة ، والمصدر لا يدل إلا على الحدث فقط .

أما الكوفيون فقد نزعوا من معين آخر وذهبوا إلى أن الفعل هو أصل الاشتقاق فالمصدر مشتق منه وهو فرع عليه نحو : ضرب ضربا وقام قياما

أدلة الكوفيين على أن الفعل أصل الاشتقاق

وقد احتج الكوفيون بأن قالوا إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل للآتي :

١- المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله،ألا ترى أنك تقول (قاوم قواما)، فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول (قام قياما) فيعتل لاعتلاله ، فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

٢- الفعل يعمل في المصدر ؛ ألا ترى أنك تقول (ضربت ضربا) فتنصب (ضربا) بـ (ضربت) فوجب أن يكون فرعا له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول فوجب أن يكون المصدر فرعا عليه .

٣- أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ولاشك أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد، فدل ذلك على أن الفعل أصل والمصدر فرع

٤- أننا نجد أفعالا ولا مصادر لها من نحو : (نعم – بئس – عسى – ليس–حبذا ...)

٥- أن المصدر إنما سمي مصدرا لأنه مصدور عن الفعل كما قالوا (مركب فاره ومشرب عذب) أي مركوب فاره ومشروب عذب (١)

نقد المذهبين :

لقد بنى البصريون مذهبهم من وجهة نظر المعنى الوظيفي الذي تشترك فيه المشتقات جميعا وهو صلتها بالحدث فهذا المعنى يوجد في أصفى صورة في المصدر ، فهذا المعنى (الحدث) مشترك في جميع المشتقات ولكن كل مشتق منها يضم إلى الحدث معنى آخر كالزمن أو فاعل الحدث أومفعول الحدث أو صفته أو آلته أو مكانه ...إلخ ، وأما المصدر فهو (اسم الحدث) فقط كما يسميه ابن مالك ولذلك رآه البصريون أصلا للاشتقاق حين نظروا من هذه الزاوية .

أما الكوفيون فقد نظروا إلى المسألة من ناحية التجرد والزيادة فالمجرد من الصيغ ،في فهم أصحاب هذه النظرة، أقرب إلى الأصالة من المزيد وقد نظروا في صيغ الكلام فلم يجدوا أكثر تجردا من الفعل الماضي الثلاثي المجرد المسند إلى المفرد الغائب ؛ فقالوا إن أصل المشتقات هو الفعل الماضي

والحق أن كلا الرأيين لا يخلو من عوار فأما البصريون فإنهم قد دعموا مذهبهم بمجموعة من الحجج التي تبدو للوهلة الأولى قوية لكنها لا يلبث أن يظهر عوارها مع قليل من التدقيق والتفحيص، من ذلك :

١- التدليل على (أن المصدر أصل المشتقات) باسم (المصدر) والقول بأنه إنما سمي كذلك لأنه مأخوذ من الموضع الذي تصدر عنه الإبل ، لذا فالمصدر يصدر عنه الفعل، وهو استدلال غريب؛ فماذا لو لم يكن المصدر بهذا الاسم ؟!! وهو كذلك عند بعض النحاة : فسيبويه مثلا يسميه الحدث والحدثان ، وابن مالك يطلق عليه اسم الحدث ، أو هو كما يدعي الكوفيون بمعنى المفعول أي مصدور عن الفعل ؛ فالعرب تقول : (مركب فاره ومشرب عذب)أي مركوب فاره ومشروب عذب

٢- قولهم إن الفعل يدل على شيئين (الحدث والزمن)، والمصدر يدل على شيء واحد (الحدث)، والواحد قبل الاثنين فوجب أن يكون المصدر قبل الفعل وهذا خلط في المفاهيم ، فصحيح أن الواحد قبل الاثنين لكن ذلك دليل أسبقية وليس دليل اشتقاق لأن أحدا لم يقل إن الاثنين مأخوذة من الواحد ، وهو دليل يرسخ مبدأ أن مفردات اللغة عُرِفتْ بالتدريج ، فَعَرفَ العرب أولا المصدرَ ،ثم اهتدوا بعد ذلك إلى الأفعال أو أنهم عرفوا الفعل أولا، ثم اهتدوا إلى المصدر (كما يزعم الكوفيون) وهو افتراض يخالف طبيعة اللغة من وجهة نظري

٣- أما قولهم إن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان مقيد، والمطلق أصل للمقيد فهو قول تفوح من ألفاظه (المطلق – المقيد) رائحة المنطق، ويظهر فيه التأثير الواضح بالمناطقة ، ناهيك عن أن القول بدلالة المصدر على زمن مطلق قول محل نظر ؛ لأن المصدر لايدل على زمان ألبتة ، وهو ما قرره النحاة أنفسهم عندما قالوا إن المصدر يدل على شيء واحد وهو الحدث والفعل يدل على شيئين (الحدث والزمن) والواحد قبل الاثنين كما أوضحنا في سالف ، وللمرء أن يعجب من أمرهم كيف يقولون بالشيء ونقضيه في آن !!!

٤- ثم إن القول بأسبقية المصدر على الفعل وأنه أصل له يجعلنا نتساءل مع الدكتور تمام حسان عن كان الناقصة (وهي عندهم فعل) ألها مصدر أم لا مصدر لها ؟!

إن مذهبهم يقول إن (كان)الناقصة لا مصدرَ لها ومع ذلك يعتبرونها مشتقة ، فما أصل اشتقاقها؟!!

الرد على الكوفيين

أما الرد على الكوفيين فأجمله في النقاط التالية، وأغلبها طرقها أبو بركات الأنباري في "إنصافه " والذي بدا وكأنه إنصاف للبصريين وإجحاف للكوفيين أو هكذا بدا لي ولكثير من الدارسين

١- تدليل الكوفيين على أن الفعل أصل الاشتقاق بأن المصدر يصح لصحة الفعل تقول (قاوم قوامة) ويعتل لاعتلاله تقول (قام قياما) فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على انه فرع عليه ، مردود عليه من وجهين

أ- أن المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحا نحو (ضَرَبته ضَرْبا) وإنما يأتي معتلا ما كانت فيه الزيادة والكلام إنما وقع في أصول المصادر لا في فروعها

ب- إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلبا للتشاكل، وذلك لا دليل فيه على أصلية أو فرعية كما قالوا (يعد) والأصل (يوعد) فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وجانسوا لأجلها (أعد – نعد – تعد) والأصل فيها (أوعد – نوعد – توعد) فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة تجانسا مع حذفها في (وعد يعد) ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من(يعد)

٢- قولهم إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون أصلا، مردودٌ عليه بأن الحروف والأفعال تعملان في الأسماء ، لا خلافَ على أن الحروف والأفعال ليستا أصلا للأسماء ، ولا قائلَ بذلك

٣- قولهم إن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد وهذا أيضا يرد عليه من وجهين أولهما: أنهم قَصَروا المصدر على المفعول المطلق المؤكد لعامله، وهذا يعد تضييقا لواسع ؛حيث يستخدم المصدر استخداماتٍ كثيرةً بخلاف توكيد عامله ، وثانيهما :أن التسليم بأن رتبة المؤكَّد سابقة على رتبة المؤكِّد ، لا يعني بحال التسليم بقضية الأصالة والفرعية وأن ذلك معناه أن الفعل أصل للمصدر .

٤- قولهم إن المصدر إنما سمي مصدرا لأنه مصدور عن الفعل كما قالت العرب : (مركب فاره ومشرب عذب) تكلفواضح في التأويل ،وصرف متكلف عن ظاهر الكلام .

الجذر أصل المشتقات :

تلك كانت نظرة النحاة لمسألة أصل المشتقات، وهي نظرة ضيقة، تجعل بعض الصيغ أصلا وتجعل الصيغ الأخرى فروعا لها، وتفترض أن كل مادة من مواد اللغة بدأت في صورة المصدر ،أو في صورة الفعل ، ثم عكف الناس يشتقون منها، ويفرعون عليها حتى تصل اللغةإلى مرحلة تستنفد فيها حاجتها إلى المزيد من مشتقات هذه المادة ،أو تتوقف عن الاشتقاق ؛لأنها فرغت من الصياغة على مثال كل المباني الممكنة ، وليس شيءٌ أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من هذا الافتراض .

والمعروف أن بعض الصيغ مستعملة في مادة في مادة ، ومهجورة في مادة أخرى ،ومن رام دليلا على ذلك فتكفيه جولة سريعة في تقليبات معجم العين للخليل بن أحمد ليعرف مثلا أن صيغة (فَعَلَ) توجد في مادة (و ق ع) ولا توجد في (ودع) حيث لم يسمع عن العرب الماضي من الأمر (دَعْ) ، وتتحقق المطاوعة في (كَسَرَ) بصيغة (إنكسر) ولا تتحقق بهذه الصيغة من

(رَكِبَ) فلا وجود لـ(إنركب) لأن هذه الصيغ وتلك مهجورتان في المادتين

(وَدَع) و(ركب) على الترتيب .

لذا نقول إن أصل الاشتقاق هو جذر الكلمة بترتيب معين ، ومعنى كلي واحد ، ينتظم جذور المادة، ثم يتفرع منه جميع المشتقات، فمثلا المادة (ض رب) بترتيب جذورها الثلاثة تعطي معاني القوة والعنف، ثم يتفرع من هذه المادة الخام ذات المعنى الكلي باقي المشتقات كالأفعال بأنواعها الثلاثة واسم الفاعل والمصدر واسم المفعول .... إلخ واللغة حرة في استخدام جميع صيغ مادة ما أو إهمال بعضها .... فلا عجب حين نرى أفعالا لا مصادرَ لها، أو نرى بعض الصيغ لم يرد عنها نوع من الأفعال على غرار ما سلف .

والواقع أن اعتبار جذر الكلمة أصلا للاشتقاق ليس أمرا مبتدعا ، فإن المعجميين يفعلون ذلك فالجذر يمثل المادة الخام التي تتشكل منها جميع صور المشتقات بما فيها الفعل والمصدر، وهم – المعجميين – لا ينسبون معنى معينا لهذا الجذر وإنما يرون الجذر كمادة خام استخدم العرب أغلب مشتقات الجذرحينا، وتركوا بعضها مهجورا في

أحايين أخرى ؛ لذا حرصوا على أن يفصلوا في الكتابة بين جذور المادة ؛ حتى لا يفهم منها معنى ، فأصل كلمة (انتصار)

(ن ص ر) .أصل (إضراب) ضرب وهكذا وقد أثنى الدكتور تمام حسان على منهج المعجميين وألمح إلى إمكانية اعتبار الجذر أصل المشتقات وقال إن الصعوبات تقوم فعلا دون الاقتناع برأي الكوفيين أو رأي البصريين على حد سواء

والراجح لدي أن الجذر هو أصول المادة بترتيبها وأن بينها صلة رحم في المعنى العام الذي تتفرع منه المعاني الخاصة لكل مشتق .

التدليل على وجود معنى عام ينتظم جذور مادة الاشتقاق :

وقد أشار ابن جنى إلى وجود معنى عام لجذور المادة الواحدة في الباب الفريد الذي عقده في خصائصه تحت عنوان " الاشتقاق الأكبر " يقول ما نصه :" الاشتقاق عندي على ضربين : كبير وصغير فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه ،وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه ؛ نحو : سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة والسليم اللديغ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة ، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته وبقية الأصول غيره كتركيب (ض رب) و(زب ل) و(ج ل س) على ما في أيدي الناس من ذلك فهذا هو الاشتقاق الأصغر، وقد قدم أبوبكر -رحمه الله- رسالته فيه بما أغنى عن إعادته

وهذا الرأي أكد ابن جني على شيوعه ونسبه إلى أبي على الفارسي وزعم أنه في أيدي الناس وأثنى على رسالة أبي بكر يزيد بن السراج ، وهو يدعم ما ذهبت إليه من وجود معنى عام ينتظم جذور المادة بترتيبها وهو ما أسماه ابن جني ب (الاشتقاق الصغير)

والأمثلة كثيرة على ذلك منها على سبيل الذكر لا الحصر :

- (ر ز ن) هذا الجذر يعطي معاني الثبوت والرسوخ الحسي والمعنوي ، والرَزْن المكان المرتفع وفيه طمأنينة تُمسِك الماء جمعها (رُزُون – رِزان) الناحية وبها نقع الماء (لأنه يمسك الماء به فيثْبُت) وجمعه رِزان كجبال بالكسر ، و رَزُنَ بمعنى وَقُرَ ككَرُمَ فهو (رزين) (فيها الرسوخ والثبوت المعنويان) ، وهي رَزان

كسحاب ، و رَزَنَهُ أي رفعه ليرى ثُقْلَه ، ورزن بالمكان أقام فيه ، والرزين الثقيل (معنويا وحسيا) ، والأَزْزَن شجر صلب

- (ك ف ن) هذا الجذر يعطي معاني (المواراة والاستتار والاختفاء) : كفن الخبزة في الملة يكْفِنُها أي واراها ، وكَفَنَ الصوف غزله (فأخفى صورة الصوف بعد الغزل) ، وكفن الميت ألبسه الكفن (فاختفى عن الأنظار خلف كفنه) ، والمُكْتَنَف موضع قعودك من المرأة للنكاح ، واكتنفها جامعها .

- (رج ع) هذا الجذر يعطي معني (العودة والرجوع إلى سابق بدْء) : رَجَع يَرْجِع رُجُوعًا ومَرْجِعًا ، جاءني رُجْعَى رسالتي أي مرجوعها (الرد عليها) ، وفلان بِمن بالرَّجْعَة أي بالرجوع إلى الدنيا بعد الموت ، والراجع المرأة يموت زوجها فترجع إلى أهلها ، وباع إبله فارْتَجَعَ منها رِجْعَةً صالحة أي صرف أثمانها قيما يعود عليه بالعائدة الصالحة والراجع من النوق والأتن التي تشول بذنبها وتجمع قطريها وتوزِّع بولها فَيُظَنُّ أن بها حملا (أي تعود إلى حالتها قبل الحمل الكذب)

تلك مجرد أمثلة وغيرها يند عن الحصر مما يؤكد ويثبت ما ذهبت إليه من أن الجذر هو أصل المشتقات(بترتيب حروفه)وأن هذا الجذر المرتب يحمل معنى عاما يفرع منه المعاني الجزئية لمشتقات الجذر المختلفة من الفعل والمصدر والوصف

بيد أن ابن جني تفرد بالقول إنه ليس الأصول الثلاثة للكلمة مرتبة يجمعها معنى واحد بل حتى مع تقاليبها أي بدون ترتيب وهذا ما أسماه (الاشتقاق الأكبر) واستدل لذلك بأن ذكر أن جميع تقاليب (ك ل م) الستة يؤخذ منها معنى الشدة ، وجميع تقاليب (ق ول) يؤخذ منها معنى الإسراع والخفة .وقد ساق أمثلة للتدليل على صحة – رأيه غير المسبوق– عما أسماه (الاشتقاق الأكبر) من ذلك: تقليب (ج ب ر) فهي أين وقعت للقوة والشدة ، منها جبرت العظم والفقير إذا قويتهما وشددت منهما ، والجبر : الملك لقوته وتقويته لغيره ، ومنها رجل مجرب إذا جرسته الأمور ونجذته فقويت منته واشتدت شكيمته ، ومنه الجراب لأنه يحفظ ما فيه وإذا حفظ الشيء وروعي اشتدّ وقوي ومنها الأبجر والبجرة وهو القوي السرة ...وإذا كرمت النخلة على أهلها فمالت دعموها

بالرجبة وهو شيء تسند إليه لتقوى به ، ومنه رجب (الشهر) لتعظيمهم إياه عن القتال فيه ، والراجية أحد فصوص الأصابع وهي مقوية لها (٤) فجميع تقاليب (ج ب ر) يؤخذ منها معنى القوة والشدة على زعم ابن جني

ومما ساقه ابن جني تدليلا على صحة الاشتقاق الأكبر لديه :

ومن ذلك تراكيب (ق س و) و(ق وس) و(و ق س) و(و س ق) وأهملت العرب (س ق و) وجميع (تلك التقليبات) إلى القوة والاجتماع منها القسوة شدة القلب واجتماعه ألا ترى إلى قوله :

ي ليت شعري والمنى لا تنفع ..... هل أغدون يوما وأمري مجمع

أي قوي مجتمع ومنها القوس لشدتها واجتماع طرفيها ، ومنها الوقس لابتداء الحرب وذلك لأنه يجمع الجلد ويقحله ، ومنها الوسق للحمل ، وذلك لاجتماعه وشدته ، ومنه استوسق الأمر أي اجتمع وقوله تعالى : " والليل وما وسق " أي جمع ، ومنها السوق وذلك لأنه استحثاث وجمع للمسوق بعضه إلى بعض وعليه قال الشاعر :

مستوسقات لم يجدن سائقا

فهذا كقولك مجتمعات لو يجدن جامعا ، فإن شذّ شيء من شعب هذه الأصول عن عقده ظاهرا رُدَّ بالتأويل إليه وعطف بالملاطفة عليه ، بل إذا هذا قد يعرض في الأصل الواحد حتى يحتاج فيه إلى ما قلناه (من تأويل المعنى والملاطفة إليه) كان فيما انتشرت أصوله بالتقديم والتأخير أولى باحتمال ذلك وأجدر بالتأويل له

والحق أن التسليم بالاشتقاق الأكبر (جميع تقاليب الجذر الواحد تنزع من معين واحد) أمر يصعب التسليم به إلا مع تأويل وتطويع للمعاني الشاردة المختلفة والمتناقضة وهو ما قد يقبل به البعض، على حين يرفضه الكثيرون .

لكن القول بصحة الاشتقاق الصغير قد يلقى قبولا لدى الكثيرين حين يطلعون على قادم الأسطر

فالجذر(فصح) يحمل في مجمل مشتقاته معني الإبانة والإيضاح فاللفظ الفصيح هو ما يدرك حُسنه بالسمع ، وفَصُحَ الأعجمي كـ(كَرُمَ) إذا تكلم بالعربية وفُهِم عنه ... ويومٌ فِصْحٌ بالكسر ومُفْصِحٌ بلا غيم ولا قُرّ ، وأفْصَحَ اللبنُ ذهبت رغوتُه ... والشاةُ خَلُصَ لبنُها

،والرجلُ بَيَّنَ ، والشيءُ وَضَحَ ، وفصحك الصبح بان لك وغلبك ضَوؤه وكلها معان تنزع من معين واحد هو الإبانة والوضوح . والجذر (رهك) يحمل في مجمل مشتقاته معاني الضعف، ففي القاموس المحيط(رهكه) كـ (مَنَعَهُ) جَشَّه بين حجرين أو سحقه شديدا فهو مرهوك ورهيك ، ورَهَكَ المرأةَ جَهَدَهَا في الجماع ، ورهك المكان أقام فيه ، والرهوكة استرخاء المفاصل في المشي كالارتهاك ، ومَرَّ يترهوك كأنه يموج في مشيته (دليل ضعف وخور) والرَّهَكَةُ الضعف وبالتحريك الناقة الضعيفة ومن يتصفح كتب المعاجم ير ذلك جليا ، فالجذر يحمل معنى عاما شاملا ينتظم جميع مشتقات الجذر ، بما فيها المصدر والفعل ، وهو –في رأي الباحث– أصل الاشتقاق

قائمة المصادر والمراجع :

(١) لسان العرب لابن منظور ط الأولى ٢٠٠٠ دار صادر بيروت

(٢) القاموس المحيط للفيروز أبادي ط الثالثة الهيئة المصرية العامة للكتاب

(٣) النحو الوافي عباس حسن ط الثالثة دار المعارف

(٤) جامع الدروس العربية .. مصطفى الغلاييني المطبعة العصرية للطباعة والنشر لبنان ط ١٣

(٥) أبنية المشتقات في شعر الخنساء رؤية سياقية دلالية د/حامد محمد عبد العزيز أيوب .. إصدار مجلة دار العلوم شتاء ٢٠١٢ ملحق العدد (٣١)

(٦) أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى د شعبان صلاح دار غريب

(٧) الكتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي الطبعة الثالثة

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٦٤٣هـ تحقيق أحمد السيد سيد أحمد .. راجعه ووضع فهارسه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني المكتبة التوفيقية

(٩) نتائج الفكر لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ٥٨١هـ حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية لبنان ط الأولى

(١٠) اللغة العربية معناها ومبناها د تمام حسان ط ٣ عالم الكتب

(١١) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الأنباري دار الفكرومعه كتاب الانتصاف من الانصاف

(١٢) (البحث اللغوي عند العرب) للدكتور احمد مختار عمر ط السادسة ١٩٨٨ عالم الكتب

(١٣) الصرف الوافي في قضايا الإعلال والإبدال د أحمد عبد الدايم مكتبة الزهراء

(١٤) الخصائص لابن جني ت/ محمد علي النجار الهيئة العامة لقصور الثقافة سلسلة الذخائر العدد ١٤٧